كلمة العدد

بسْم اللَّهِ الرَّحْمن الرَّحِيم

الحمـد لله وحـده، والصلاة والسـلام على من لا نبي بعده سـيدنا محمـد، وعلى آله وصحبه، وبعد:

فإن الله تعالى قد حثَّ الأمة كلها على تخريج فريق من المجتهدين في كل زمن وبيئة مـن أجل وَصْل الحياة بالديـن بطريقة صحيحة، وبث علوم الإسـلام وآدابه بين الأمة، وتثقيـف أذهان أفرادها حتى تنتفع بأنوار هداية هذا الدين الحنيف لمصالحها هي أولًا، ولصيانة مسيرة الحياة البشرية أيضًا.

وفي ذلـك يقـول الله تعالى: ﴿ **فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ** ﴾ [التوبة: ١٢٢]، وفيه دلالة صريحة على أن تحصيل شـرائط الاجتهاد وسماته ضرورة حياتية وفريضة دينية كفائية، يقوم العلماء فيها بمهمة سـامية حيث يسـتخلفون النبـيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أمته بإبلاغ شـريعته وحفظ مواردها من التبديل والتغيير، والكشف عن معالم وسمات مناهج فهمها، وضبط قواعد هذا الفهم وأصوله على أحسن تدبير حتى غدا علم أصول الفقه للشرع الشريف أساسًا، وأصبحت مناهجه ومباحثه وقواعده محررة ونبراسًـا، يهتدي به المجتهدون والمفتون في استنباط الأحكام من النصوص الشرعية وتنزيلها على الوقائع والمستجدات بصورة توافق مراد الشرع وترفق بأحوال المكلفين دون تشدد أو انحراف.

لقد وضع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أصول ومناهج هذا العلم الشريف، وسار من بعده أئمة الإسلام، فبذلوا أقصى طاقاتهم في إظهار معالم الوحي وحقائقه واستجلاء مقاصده وغاياته ومعانيه ضمن إطار هذا العلم، وكذا علم الفقه؛ وكلاهما عِلْمان متوازنان وبناءان؛ حيث يجمعان بين النقل والعقل باعتبارهما وجهين متلازمين لحقيقة الأحكام الشرعية.

وفي ذلك يقول الإمام أبو حامد الغزالي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وأشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأي والشرع، وعلم الفقه وأصوله من هذا القبيل؛ فإنه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل، فلا هو تصرف بمحض العقول بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على محض التقليد الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد».

وبذلك تتحدد وظيفة علم أصول الفقه وتتلخص في بناء أسس الفهم، وقواعد الفقه ومناهج عملية الاجتهاد واستنباط الأحكام الشرعية بصورة جامعة لمكوناته، بما يشير إلى صياغة عقل المسلم وتصوراته لمسائل التدين الصحيح وقضاياه صياغة حكيمة لها أصولها المعرفية وضوابطها المنهجية، وتعيد ترتيب الأولويات العلمية والحضارية بما يثمر في تحقيق مصالحه، ويقيم عمران الحياة واستقرارها.

ولا يخفى أن جمع هذا العِلم بين صريح العقول وصحيح النقول يمثل سرًّا من أسرار جعل علم أصول الفقه علمًا شامخًا ومقومًا أساسيًّا في تنمية الإنسان وبناء شخصيته وتربيته وتكوينه بكلياته الخمس: دينًا ونفسًا وعقلًا ونسلًا ومالًا بصورة متزنة، وفق منهج وسطي في الفهم والتطبيق على السواء، دون تضخيم لجهة على أخرى، ولا تغذية صفة في المكلف على حساب أخرى، فلا يذهب به إلى الغلو أو الإفراط، ولا يميل به إلى التقصير أو التفريط.

ولا تزال مسيرة التجديد الأصولية الفقهية مسيرة حية ثرية ونامية باطراد لم تغلق، ولم تُعَطَّل على مدار التاريخ الإسلامي؛ بل هي في الحقيقة مسيرة منظَّمة؛ فلم توكل مهمة استنباط الحكم الشرعي من الدليل التفصيلي لأي إنسان، بل كان ذلك لشخص توفرت فيه شروط وأهلية تجعله قادرًا على أداء هذه المهمة الجليلة، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿**وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ**﴾ [النساء: ٨٣].

وجملة هذه الدلالات متضمنة في أبحاث هذا العدد من مجلة دار الإفتاء المصرية، والتي دارت حول التجديد المستوعب للتراث الأصولي والفقهي بطريقة تبني عليه وتطور من مفاهيمه ومصطلحاته من خلال الاستحضار للسياقات العلمية والثقافية والاجتماعية كمظهر من مظاهر معانقة الدرس الأصولي أفق حياتنا العصرية، بما يؤكد على أهمية إظهار هذه المناهج الحكيمة الكامنة من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، وهو مظهر تجديدي إيجابي تستطيع الأمة من خلاله أن تعالج اختلال النظام المعرفي، وتجيب عن مستجداتها ونوازلها الجديدة بطريقة حكيمة تناسب العصر، ولا تعكس خلافات وصراعات الماضي التي تدور التيارات والجماعات المتشددة حولها.

ونطالع في هذا العدد أربعة بحوث:

فالأول بعنوان: «**الجدل عند الفخر إسماعيل -غلام ابن المنِّي- (ت: ٦١٠هـ) دراسة في منهج الجدل الفقهي من خلال جزء التَّعليقة**»، حيث تناول موضوعه منهجَ الجدل عند أحد أعلام المذهب الحنبلي، وذلك من خلال الجزء المخطوط لكتابه «التَّعليقة»، مع الاهتمام ببيان معالم الجدل عند صاحبه -الفخر إسماعيل- ومسالكه في الاستدلال الجدلي ومنهجه في عرض الأسئلة وترتيبها.

والثاني تحت عنوان: «**الإيماء ودلالته على العلة عند الأصوليين**»، وقد تناول دراسةَ مسألةٍ مهمةٍ في عملية استنباط الأحكام الشرعيَّة، وهي دلالة الإيماء على العِلِّيَّة، مع إبراز أن مسلك الإيماء له بُعد عقلي يؤسس للاجتهاد في الوصول إلى علل الأحكام وفق منهج تشريعي يتسم بتكاملية المسالك النقلية للعلة، والمسالك العقلية التي تحتاج في معرفة العلة إلى فكر ونظر.

والثالث بعنوان: «**التقييد بالوصف الغالب عند الأصوليين.. دراسة تحليلية تطبيقية على أحكام الأحوال الشخصية**»، وقد تضمنت مباحثه وموضوعاته جمع شتات المسألة، وتحديد اصطلاحاتها، وتحرير أقوال الأصوليين فيها، وكشف أسباب اختلافهم مع إظهار أهمية الوقوف على أثر الدرس الأصولي لقضية التقييد بالوصف الغالب في المعالجة الشرعية لمسائل وقضايا الأحوال الشخصية.

والرابع تحت عنوان: «**التَّخْصِيصُ بالقياسِ وأثرُه في الفِقْهِ الإسْلَامِيِّ**»، والذي يدور حـول بيان أثر القيـاس باعتباره أحد مخصصات العام، وهـو مبحث أصولي له أهمية كبيرة في إثبات مرونة الشرع الشريف، وأنه صالح لكل زمان ومكان.

وفي الختام ندعو المولى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يكتب لهذه المجلة المباركة الخير والنجاح في خدمة الإسلام والمسـلمين، حتى تؤتي هذه الجهودُ المنشورة فيها ثمارَها كما جنينا من سوابقها.

أ.د/ شوقي علّام

مفتي جمهورية مصر العربية